الأميرة للامريم تترأس مراسم الاحتفال بيوم المرأةالرباط

عبدالحق خرباش.. 08.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net

الأميرة للامريم تترأس مراسم الاحتفال بيوم المرأةالرباط
ترأست الملكي الأميرة للامريم، رئيسة الاتحاد الوطني لنساء المغرب، اليوم الأربعاء (08 مارس)، في الرباط، مراسم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.مختبر الاتحاد الوطني لنساء المغربوبعد زيارة مختبر الاتحاد الوطني لنساء المغرب "الابتكار من أجلها"، تابعت الأميرة للامريم، تقديما للحلول الرقمية المتعلقة بالتحرش الجنسي، قامت بتطويرها الوكالات العمومية والاتحاد الوطني لنساء المغرب ومبدعو الهاكاثون الشباب.
ومن أهداف المختبر توفير فضاء للإبداع والذكاء الجماعي من أجل إيجاد حلول مبتكرة لإشكاليات حقوق النساء، خاصة المتعلقة بالرقمنة والفنون الرقمية.
إثر ذلك، تم عرض شريط تحسيسي حول التحرش الجنسي وأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة المغربية بهدف إحداث تغيير اجتماعي، ثقافي وسلوكي.رؤية متبصرة لجلالة الملكفي كلمة بالمناسبة، ثمن الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب لويس مورا، الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، الذي أولى اهتماما كبيرا بالنهوض بحقوق النساء والفتيات اللواتي مافتئت وضعيتهن تحقق

تقدما في مختلف المجالات، مشيرا إلى أنه بفضل جهود جلالة الملك اكتسبت المرأة المغربية التمكين والاستقلالية كما تم تقليص الهشاشة المتعلقة بالنوع والمجال بشكل ملموس.ريادة الأميرة لالة مريمكما أشاد بالعمل الريادي لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم على الصعيدين الوطني والدولي، والذي يندرج في إطار تعزيز فعالية الحقوق الأساسية والتنمية المستدامة بالمغرب، خاصة في مجال الصحة وكرامة النساء والفتيات، مضيفا أن هذا العمل الشجاع المتعلق بتسليط الضوء على مسألة التحرش الجنسي بالنساء والفتيات، والذي يدخل في معظم البلدان في نطاق المسكوت عنه والطابوهات الاجتماعية، يعد مرة أخرى مثالا لهذه الرؤية الشاملة للأميرة، ولدورها الريادي من أجل قضية حقوق النساء بالمغرب وعلى الصعيد العالمي.آلية لمحاربة التحرش ومن جهة أخرى، أبرز مورا الضوء على إطلاق الآلية الوطنية لمحاربة التحرش الجنسي، وهي الأولى من نوعها بالمغرب، وفي المنطقة العربية والإفريقية، مضيفا أن هذه المبادرة تعكس الانخراط القوي وتعبئة الأطراف المعنية من أجل تقديم حلول مبتكرة وأجوبة فعالة وملموسة لظاهرة العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك التحرش الجنسي.مراسيم التوقيع على اتفاقيتينوبالمناسبة نفسها، ترأست الأميرة للامريم، مراسم التوقيع على اتفاقيتي شراكة بين القطاعين العام والخاص، اقتصادية ومؤسساتية.وتتعلق الاتفاقية الأولى بمحاربة التحرش الجنسي في الوسط المهني والاقتصادي العام والخاص، وتحسين ظروف عمل المرأة في العالمين القروي والحضري.

وقد وقع على هذه الاتفاقية وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب شكيب لعلج، ونعيمة أشركوك عن الاتحاد الوطني لنساء المغرب.أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بمحاربة التحرش الجنسي من خلال الابتكار التكنولوجي والعمل عن قرب.

ووقع هذه الاتفاقية كل من الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، الحسن الداكي، ووزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة السيد شكيب بنموسى، ووزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، عواطف حيار، والوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة غيثة مزور، ونعيمة أشركوك عن الاتحاد الوطني لنساء المغرب.جائزة لالة مريم للابتكار والتميزوتميز هذا الحفل أيضا، بتقديم صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم لجائزة "للامريم للابتكار والتميز" لثلاث نساء صاحبات مشاريع مبتكرة ينحدرن من العالم شبه الحضري والقروي.

ويندرج اختيار موضوع "التحرش الجنسي" في إطار الالتزام الاجتماعي والإنساني لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم لفائدة المرأة

المغربية.وتبرز هذه المبادرة الرائدة والجامعة الالتزام والاهتمام الذي توليه الأميرة لالة مريم للنساء الضحايا والفئات الهشة من خلال معالجة قضايا تعد مقلقة ومن الطابوهات كالتحرش الجنسي. كما تبث دينامية وتقدم مثالا يحتذى به، من خلال إشراك مختلف الأطراف المعنية وعدم الاقتصار على ما هو قانوني وإداري واستراتيجي، بل من خلال العمل أيضا على تقديم حلول مبتكرة وأجوبة مشتركة، فعالة وملموسة.الرأسمال البشري النسائيوقد تمت بلورة هذه المبادرة، انسجاما مع رؤية جلالة الملك محمد السادس، والتي تضع النهوض بالرأسمال البشري النسائي كرافعة أساسية للتقدم الوطني، وتهدف إلى إرساء توازن وانسجام بين الجنسين، وترسيخ دور المرأة ومكانتها الأساسية في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما تم التأكيد على ذلك في خطاب العرش لسنة 2022، ومن خلال الانخراط والالتزام الراسخ للأميرة للامريم، باعتبارها رئيسة الاتحاد الوطني لنساء المغرب، ومدافعة عن قضية النساء المغربيات، وعبر الجهود الوطنية لتكريس الدولة المحافظة على حقوق النساء، والالتزام الدولي للمملكة في ما يخص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة.وسطرت كهدف المساهمة في الجهود الوطنية لتعزيز بيئة اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية ملائمة لإدماج المرأة وتقدمها كمواطنة وقوة منتجة، وفي التغيير الاجتماعي والثقافي والسلوكي تجاه النساء، والانتقال من تصور التحرش كظاهرة ثانوية إلى اعتباره ظاهرة كبرى، وكذلك في تمكين النساء والفاعلين في المجال والمؤسسات من مواجهة هذه الظاهرة.

وزير العدل المغربي العاصمة السعودية الرياض.. مستقبل القضاء في ظل التحول الرقمي

عبدالحق خرباش.. 08.03.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

وزير العدل المغربي

العاصمة السعودية الرياض.. مستقبل القضاء في ظل التحول الرقمي

استعرض وزير العدل الأستاذ عبد اللطيف وهبي، الاستراتيجية الجديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة التي تنكب في مجملها على مبدأ "العدالة في خدمة المواطن"".

ومن جهة ثانية، حذر عبد اللطيف وهبي، في كلمة له خلال المؤتمر العدلي الدولي المقام يومه الأحد 5 مارس 2023، بالعاصمة السعودية الرياض، تحت شعار "مستقبل القضاء في ظِل التحول الرقمي"، من مخاطر الرقمنة على منظومة العدالة، معتبراً أن الرقمنة بقدر ما تسهل التعامل داخل العدالة وتسهل الخدمات وخدمة المتقاضين، بالقدر

نفسه قد تشكل خطرا على العدالة، وقد تمس بقيم وقناعات تشكلت عبر عقود خدمة للعدل وللمحاكمة العادلة.

وشدد الوزير على عدم إخضاع القاضي للآلات والأجهزة التي تحدد له قناعاته التي يجب أن يكونها بناء على الكثير من العوامل القانونية والشخصية والذاتية بما فيها تقدير ظروف ارتكاب الجريمة قبل النطق بحكمه.

وقال الوزير موضحاً في هذا الإطار، "الرقمنة مفيدة في تسريع الإجراءات والتدابير وربح الزمن وتسهيل الإجراءات، لكن مخاطرها قدٍ تتجلى كذلك في إلغائها لقيمنا وخصوصياتنا وإنسانيتنا"، مضيفاً بالقول: " عندما نعمم حكم الآلة على جميع الحالات، سنلغي دور هام ورئيسي وهو القناعات الشخصية للقاضي قبل النطق بالحكم".

وبخصوص الرؤية الجديدة للتحول الرقمي التي اعتمدتها وزارة العدل، أكد الوزير أنها تهدف بالأساس إلى رقمنة كاملة لمسار المواطن/ المقاولة وإعطائه الأولوية بالنسبة للخدمات المقدمة.

كما تهدف الاستراتيجية، حسب وزير العدل، لتوحيد وتبسيط ورقمنة مسارات الإدارة القضائية؛ وتحسين العلاقة مع المواطن وتوفير خدمات مؤمنة وذات جودة عالية وفي أجال معقولة.

وبالإضافة الى ذلك، تروم الاستراتيجية يوضح الوزير، لتعزيز التواصل الإلكتروني مع منتسبي العدالة ومختلف الشركاء؛ وضمان حكامة المعطيات التي تنتجها الإدارة القضائية وتسهيل الولوج إليها.

وفي ذات السياق، أبرز الوزير أنه قد تم نهج مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين، حيث تم تأسيس لجنة خاصة مكونة من ممثلي وزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئاسة النيابة العامة، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وصندوق الإيداع والتدبير، لمواكبة تنزيل مختلف أوراش التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

وعرج الوزير للحديث عن مشاريع الرقمنة الأولوية، ذات الوقع الفعلي والفوري على المتقاضين والمواطنين، التي تم الاشتغال عليها وتلك التي يزمع تنزيلها على المدى القريب والمتوسط.

ولنجاح ورش الرقمنة، دعا عبد اللطيف وهبي إلى ضرورة العناية بالموارد البشرية الوطنية المؤهلة والعمل على التكوين المستمر وحماية معطياتنا الخاصة وصيانتها بأطر وبرامج وطنية، وأن لا نبقى رهينة لتقنيات وتقنيين من الخارج.

رئيس الحكومة يترأس اجتماعا وزاريا خصص لتتبع تنزيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد (بلاغ)

عبدالحق خرباش.. 07.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
MAP

الرباط – ترأس رئيس الحكومة عزيز أخنوش، اليوم الثلاثاء بالرباط، اجتماعا وزاريا خصص لتتبع مراحل تنزيل ورش السجل الوطني للسكان وورش السجل الاجتماعي الموحد.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن هذا الاجتماع حضره كل من وزير الداخلية، السيد عبد الوافي لفتيت، والسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد خالد ايت الطالب وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والسيد حسن بوبريك المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والكتاب العامون للقطاعات الحكومية المعنية.

وشكل هذا الاجتماع ، يضيف المصدر، مناسبة للوقوف على مختلف المراحل التي تم قطعها في تنزيل هذين الورشين الهامين، في إطار حرص الحكومة على تفعيل مختلف الآليات الكفيلة بتنزيل ورش السجل الوطني للسكان وورش السجل الاجتماعي الموحد ، باعتبارهما إحدى الدعامات الأساسية للورش الملكي للحماية الاجتماعية الذي توليه الحكومة عناية قصوى تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

ودعا رئيس الحكومة خلال هذا الاجتماع، بحسب البلاغ، كافة المتدخلين لمواصلة التعبئة من أجل تسريع وتيرة تنزيل كافة مكونات ورش السجل الاجتماعي الموحد وتثمين النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها لغاية اليوم، مع العمل على تشجيع الساكنة المستهدفة على التسجيل في لوائح السجل الاجتماعي الموحد لما لذلك من ارتباط وثيق بالاستفادة قبل نهاية السنة الجارية من بعض الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعويضات العائلية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان في المغرب والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

يجددان شراكتهما لتعزيز صمود النساء والشباب

عبدالحق خرباش.. 07.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net

Communiqué de presse

UNFPA au Maroc et la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion renouvellent leur partenariat pour renforcer la résilience des femmes et des jeunes en détention

Rabat, le 7 mars 2023 – UNFPA, le Fonds des Nations Unies pour la Population, au Maroc et la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion (DGAPR) ont signé un nouvel accord de partenariat visant à soutenir les jeunes et les femmes détenus dans les établissements pénitentiaires en améliorant l'accès à tous leurs droits et à un service de qualité conforme aux normes universelles.

Le Plan de travail annuel 2023 développé conjointement par la DGAPR et l'UNFPA appuiera la mise en œuvre d'initiatives novatrices visant à promouvoir la participation de ces femmes et ces jeunes dans la quête de leur bien-être individuel et collectif. Il prévoit également le lancement du dossier médical électronique des détenus et le renforcement des

plateformes de télémédecine existantes au niveau de 24 prisons afin de garantir la continuité et le développement des services essentiels.

De plus ce plan mettra l'accent sur le renforcement des capacités des cadres de la DGAPR, en offrant un soutien particulier aux populations les plus vulnérables, notamment, les personnes en situation de handicap, les femmes accompagnées de leurs enfants, les migrants et les personnes âgées.

Ce travail sera mis en œuvre avec le soutien de la coopération canadienne et du Ministère des Affaires Etrangères du Danemark.

Cette année 2023 marque le lancement du 10ème cycle de coopération entre le Gouvernement du Maroc et UNFPA pour la période 2023-2027. Donnant la priorité à la jeune fille, le programme de ce nouveau cycle a été approuvé lors de la dernière réunion de la session annuelle formelle du conseil d'administration de l'UNFPA tenue à New York en septembre 2022. Le travail d'UNFPA au Maroc contribue à concrétiser la vision du Nouveau Modèle de Développement 2021-2035 et s'inscrit dans les orientations du plan cadre de coopération du gouvernement marocain et du Système des Nations Unies pour le développement durable 2023-2027. Il contribue également à accélérer la réalisation des objectifs mondiaux de développement durable (ODD) à l'horizon 2030 et à réaliser la vision transformatrice de la Conférence Internationale sur la Population et le Développement, qui va célébrer son 30ème anniversaire en 2024.

UNFPA Maroc

تعزيز التعاون في مجال الجرائم السيبرانية والأدلة الإلكترونية في إفريقيا”.

عبدالحق خرباش.. 06.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net

نظمت وزارة العدل بشراكة مع مجلس أوربا يومه الاثنين 6 مارس 2023، بفندق VICHY CELESTINS ببوزنيقة، ندوة دولية حول ” تعزيز التعاون في مجال الجرائم السيبرانية والأدلة الإلكترونية في إفريقيا”.
افتتحت الجلسة بتقديم للسيد ألكسندر سيغر الأمين التنفيذي للجنة

اتفاقية الجريمة الالكترونية عن مجلس أوروبا، أعقبته كلمة وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي والتي نابت عنه في تقديمها السيدة غيثة مزور، وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. ومن أهم ما جاء في الكلمة هو بعث السيد الوزير رسالة إلى الحضور مفادها ضرورة تبني مقاربة استباقية، تراعي خصوصيات النظام القانوني لكل دولة، وإرساء قواعد إجرائية تتميز بالمرونة والدقة والتشديد على أهمية التعاون الدولي من خلال خلق قنوات التبادل الفعلي. وواصلت الجلسة أشغالها بتدخل كل من وزراء العدل من دولة بنين وجمهورية سيراليون، إضافة إلى السيدة باتريسيا لوميارت كوساك سفيرة الاتحاد الأوربي بالمملكة المغربية، ثم رئيس مجموعة خبراء الاتحاد الافريقي المعني بالأمن السيبراني للاتحاد الافريقي، السيد عبد الحكيم أجيجولا، ووزير البريد والمواصلات بجمهورية ليبيريا، السيد كوبر كرواه.

واستهل تسيير الجلسة الأولى السيد رشيد وظيفي، مدير مديرية التواصل والتعاون بوزارة العدل، والتي كانت تحت عنوان " التهديدات والتوجهات الحالية في مجال الجرائم السيبرانية ". كما توقفت الجلسة عند التهديدات الحقيقية التي تعاني منها الدول فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية على اعتبارها جرائم عابرة للحدود.

وبعد ذلك، تمت تقديم "لمحة عامة عن اتفاقيتي بودابست ومالابو".

وعرفت الجلسة الثانية المخصصة لمناقشة " التشريع والسياسات والاستراتيجيات في مجال الجرائم الالكترونية " مشاركة كل من: غانا والسينغال وجزر موريس و المغرب والموزنبيق وغامبيا والكاميرون وبوتسوانا ورواندا ولبنان. سيرت هذه الجلسة السيدة كارمن مورتي غوميز، رئيسة مكتب مجلس أوربا في الرباط. كان الهدف من هذه الجلسة هو الفهم الأفضل للسياسات والتشريعات وغيرها من التدابير المتخذة على الصعيد الوطني للدول لمواجهة تحديات الجريمة السيبرانية والأدلة الإلكترونية وأهمية تعزيز القدرات.

وقد أجمع المشاركون في ختام لقاء هذا اليوم، على أن تطور وتعقد الجريمة الالكترونية أصبح يهدد حقوق الانسان ويضع الدول أمام تحديات جديدة، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، عبر إيجاد تشريعات وطنية قوية تحمي مستخدمي الانترنيت، والتنصيص على اتفاقيات تصب في الموضوع.news.net…

مصادر متطابقة .. تشييع جنازة الشرطي الذي عثر عليه مقتولا ومتفحما بطريقة «بشعة»

عبدالحق خرباش.. 03.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
مصادر متطابقة ..
تشييع جنازة الشرطي الذي عثر عليه مقتولا ومتفحما بطريقة «بشعة»

جرى، قبل قليل من يومه الجمعة، تشييع جنازة الشرطي هشام، الذي راح ضحية جريمة قتل وصفت بـ «البشعة».

وفي مقبرة الزيتونة، بمنطقة ليساسفة بمدينة الدار البيضاء ، شيعت جنازة الراحل الشرطي، بحضور شخصيات وازنة في الأمن وعلى رأسها عبد

الله الوردي، والي أمن الدار البيضاء.

وكانت قد فتحت المصلحة الولائية للشرطة القضائية بمدينة الدار البيضاء بحثا قضائيا تحت إشراف النيابة العامة المختصة، يأمس الخميس 2 مارس الجاري، وذلك لتحديد ظروف وملابسات اختفاء موظف شرطة في ظروف تحتمل شبهة إجرامية.

وحسب المعلومات الأولية للبحث، فقد اختفى موظف شرطة يعمل بفرقة المرور بمنطقة أمن الرحمة بالدار البيضاء، مباشرة بعد انتهائه من مهامه مساء أمس الأربعاء، مخلفا وراءه كاميرا وظيفية محمولة ونظارات شخصية تم العثور عليها وهي تحمل بقايا آثار دماء.

وقد مكنت عمليات المسح والتمشيط التي باشرتها مصالح الأمن الوطني بتنسيق مع عناصر الدرك الملكي، من العثور على جثة متفحمة داخل قناة للصرف الصحي بالقرب من دوار «الخدارة» بضواحي حد السوالم، والتي يشتبه في كونها لموظف الشرطة المختفي، خصوصا بعدما تم العثور بمسرح الحادث على أصفاد مهنية وبقايا من صدريته الوظيفية.

ويعمل خبراء الشرطة العلمية والتقنية حاليا على التحقق من هوية الضحية، بالاعتماد على بصماته الجينية، بينما يواصل ضباط الشرطة القضائية أبحاثهم الميدانية وانتداباتهم التقنية تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات وخلفيات هذه القضية.

تعيين السيد الحسين ايت الحاج مديرا عاما لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

عبدالحق خرباش.. 02.03.2023

hakikanews.net كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية

تعيين السيد الحسين ايت الحاج مديرا عاما لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

نوه رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، يوم الخميس بالرباط، ب"الدينامية والالتقائية التي تشتغل بها مختلف القطاعات الوزارية من أجل تنزيل البرنامج الحكومي في انسجام تام وبوتيرة إصلاحية عالية".

وأبرز السيد أخنوش، في كلمته الافتتاحية لاجتماع المجلس الحكومي، أن هذه الدينامية "تنعكس إيجابا على التنزيل الفعال لمختلف الأوراش الاستراتيجية، وهو ما لمسناه خاصة من خلال الاشتغال على النصوص التنظيمية المرتبطة بميثاق الاستثمار، بحيث نجحنا، وبمساندة من البرلمان، في إصدار القانون الإطار في ظرف السنة الأولى من عمر هذه الحكومة".

وأضاف أنه تم أيضا استصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل القانون الإطار، سواء تعلق الأمر بمرسوم أجرأة نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية أو القرارات التي تفعل هذا المرسوم، وذلك في احترام تام للآجال المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار.

وأعلن رئيس الحكومة بالمناسبة، أنه وقع صباح اليوم، على القرارات الثلاث التي تفعل مرسوم القانون الإطار للاستثمار، مبرزا أنه "بذلك، نكون قد قطعنا أشواطا مهمة لتعزيز جاذبية الاستثمار الخاص ببلادنا، وفقا للتوجيهات الملكية السامية".

كما أعرب عن أمله في أن يواكب القطاعان الخاص والبنكي هذه الدينامية "حتى نتمكن معا من بلوغ هدف خلق 500 ألف منصب شغل، برفع الاستثمار الخاص إلى 550 مليار درهم في أفق سنة 2026".

وفي السياق ذاته، أكد السيد أخنوش أن جاذبية المملكة، بالنسبة للمستثمرين الخواص، رهينة بتوفر مجموعة من العوامل، مبرزا في هذا الصدد نجاح المملكة المغربية في الخروج من مسلسل المتابعة المعززة، أو ما يعرف بـ "اللائحة الرمادية" لمجموعة العمل المالي GAFI، يوم الجمعة الماضي، كنتيجة للمجهودات والإجراءات الاستباقية التي باشرتها المملكة تحت الإشراف السامي لجلالة الملك، والتي ستساهم في رفع منسوب ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الأجانب.

ولتوفير عوامل نجاح الاستثمار الخاص، يضيف السيد أخنوش، فتحت الحكومة مجموعة من الأوراش المتلازمة، منها خاصة الورش المهم لإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر، وكذا أوراش اللاتمركز الإداري والرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز الاستقرار الضريبي وتجويد منظومة الصفقات العمومية وتحسين آجال الأداء.

وأكد بهذا الخصوص، على الالتزام الحكومي بالرفع من وتيرة تنزيل وتفعيل ورش تبسيط المساطر، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وذلك لتجويد عمل الإدارات في علاقاتها مع المرتفقين، والمستثمرين، مذكرا بأنه تم بداية الأسبوع الماضي عقد الاجتماع الأول في عهد هذه الحكومة للجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، حيث تم الوقوف على مدى تقدم هذا الورش، وتم جرد وتدوين ما يناهز 2.700 قرار إداري ونشرها بالبوابة الوطنية IDARATI.MA.

وسجل رئيس الحكومة أنه تم التركيز، منذ بداية هذه الولاية الحكومية، على تبسيط عدة مساطر إدارية متعلقة بالاستثمار، حيث تم في إطار تشاركي مع مختلف المتدخلين، مركزيا ومحليا، تبسيط 22 مسطرة الأكثر تداولا، ما مكن من تقليص عدد الوثائق المطلوبة التي تخص هذه المساطر بنسبة 45 في المائة، وهو ما لاقى استحسان المستثمرين، في انتظار تعميم هذه التجربة على باقي المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار في مرحلة مقبلة.

وللدفع بهذا الورش، قال إن المجلس الحكومي يتداول اليوم مشروع مرسوم يكرس لمبدأ "اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة" بالنسبة لمجموعة من القرارات الإدارية، والذي سيغير طريقة تعاطي الإدارة والجماعات الترابية مع طلبات المرتفقين ويسهل عليهم استصدار القرارات، في آجال المعقولة.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن المجلس سيتداول اليوم، في إطار تسريع تنزيل مقتضيات القانون 55.19، في ثلاثة مشاريع مراسيم تطبيقية تصب كلها في اتجاه تبسيط المساطر، داعيا السيدات والسادة الوزراء، إلى التسريع بإخراج مرسوم التبادل البيني للمعلومات والوثائق بين الإدارات (interopérabilité)، فإن آخر شهر أبريل المقبل، وبالتالي، المواطن لن يكون مجبرا على طلب وثائق من إدارات متعددة.

وقال في الشأن نفسه "كما التزمنا، مع السيد وزير الداخلية والسيدة وزيرة الانتقال الرقمي، بأجل آخر أبريل، لتتم رقمنة القرارات الإدارية التي تحتاجها كل الأسر المغربية، في يوم من الأيام مثل: شهادة الازدياد، وشهادة الوفاة، ورخص السكن والبناء…"
وخلص رئيس الحكومة إلى التأكيد على أن نجاح التنزيل الفعلي والسليم لهذا الورش الاستراتيجي رهين بالانخراط التام والمعهود لجميع القطاعات الحكومية من أجل الارتقاء بالمرفق العام، وضمان عدالة الولوج للخدمات وبالتالي تعزيز ثقة المرتفقين في الإدارة.

تقديم عرض حول "حصيلة العمل الحكومي في مجال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وبرنامج العمل برسم السنة الجارية"

تتبع مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس، عرضا قطاعيا حول "حصيلة العمل الحكومي في مجال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وبرنامج العمل برسم السنة الجارية"، قدمته الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة غيثة مزور.

وقال الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحافية عقب اجتماع مجلس الحكومة، إن الوزيرة تطرقت خلال عرضها للصيغة المبسطة للقرارات الإدارية والتي تهم 22 قرارا إداريا الأكثر تداولا، تم تبسيطها ورقمنتها.

وسيمكن هذا، بحسب السيدة مزور، من تقليص عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45 في المائة، كما سيختصر الوقت الزمني لتكوين ملف الاستثمار بنسبة النصف. واستعرضت الوزيرة بعد ذلك أهم مشاريع رقمنة الخدمات الإدارية.

المصادقة على مشروع مرسوم بتطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

صادق مجلس الحكومة، يوم الخميس، على مشروع المرسوم رقم 2.22.141 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، في ما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، قدمه وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحفية عقب اجتماع المجلس، أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق بعض أحكام القانون رقم 55.19، في ما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، علما بأن القانون المذكور قد أفرد أحكاما خاصة بالنسبة لهذه القرارات، لكونها تعد الأكثر طلبا من طرف المرتفقين.

كما يندرج المشروع، يضيف الوزير ،ضمن التزام وزارة الداخلية وانخراطها في تنزيل مضمون ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لاسيما بالنسبة للقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وسجل أن هذا المشروع يهدف إلى حصر لائحة القرارات الإدارية الخاصة بالجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها التي يعتبر سكوت الإدارة فيها، بعد انصرام الأجل المحدد، بمثابة موافقة؛ وتحديد نموذج الإشهاد بسكوت الإدارة المعتبر بمثابة موافقة، الصادر عن والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم، حسب الحال؛ والتنصيص على توجيه المرتفقين عبر البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية نحو المنصات الإلكترونية المتاحة الخاصة بالقرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وحسب الوزير، يتضمن هذا المشروع، أيضا، مقتضيات تحيل على قرار لوزير الداخلية، يحدد: الآجال القصوى لمعالجة طلبات القرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها؛ لائحة القرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها المعنية بتمديد الأجل القانوني لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي؛ ولائحة الوثائق والمستندات المكونة لملف طلب القرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات الترابية ومجموعاتها، عند الاقتضاء. بالإضافة إلى الإحالة، في ما يتعلق بالقرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، والتي تتطلب معالجتها تدخل إدارة أخرى، على قرارات مشتركة للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والسلطة الحكومية المعنية، لتحدد الآجال اللازمة لكل متدخل.

المصادقة على مشاريع مراسيم ذات الصلة بالقرارات الإدارية

صادق مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس، على ثلاثة مشاريع مراسيم ذات الصلة بالقرارات الإدارية، قدمتها الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة غيثة مزور.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحفية عقب اجتماع المجلس، أن المجلس صادق على مشروع المرسوم رقم 2.22.385 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما.

وأوضح أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 55.19، لا سيما المادة 16 منه، التي تنص على تحديد أجل قانوني أقصاه 30 يوما لمعالجة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار؛ وفي إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة الوزارية المحدثة بغرض قيادة إعداد وتنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار، سيما في ما يتعلق بالإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في الشق المتعلق بالمساطر والإجراءات الإدارية ذات الصلة.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع يتضمن مقتضيات تحدد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها للمرتفقين 30 يوما كحد أقصى، الأمر الذي سيعطي دفعة قوية لتشجيع الاستثمار في المملكة،

مما سيمكن المستثمرين من الحصول على مجموعة من القرارات الإدارية ذات الوقع الاقتصادي الكبير في وقت وجيز، كما سيشكل دعامة أساسية لتحسين مناخ الأعمال بالمغرب. وفي ما يتعلق بمشروع المرسوم رقم 2.22.386 المتعلق بتحديد لائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجتها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها من أجل إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، أوضح الوزير أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 55.19، لا سيما المادة 17 منه، التي تنص على إمكانية تمديد أجل تسليم القرارات الإدارية المحددة طبقا لأحكام المادة 16 من القانون المذكور، عندما تقتضي معالجة طلبات المرتفقين إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، شريطة تبليغ الأجل الجديد لتقديم جوابها إلى المرتفق بكل وسيلة من وسائل التواصل الملائمة، مع الحرص على ألا تتعدى مدة هذا التمديد المدة اللازمة لإنجاز الخبرة أو البحث المذكورين.

وتابع الوزير أن هذا المشروع يتضمن مقتضيات تحدد لائحة القرارات الإدارية الملحقة بالمشروع، التي يمكن أن تتطلب معالجتها من طرف الإدارة والرد عليها، تمديد الأجل القانوني الأقصى من أجل إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي. وبخصوص مشروع المرسوم رقم 2.22.387 بتحديد لائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر بمثابة موافقة، سكوت الإدارة بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليه، فأوضح الوزير أن هذا المشروع يندرج في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 55.19، لا سيما المادة 19 منه، التي تنص على اعتبار سكوت الإدارة، بعد انقضاء الآجال القانونية، بمثابة موافقة، وذلك بخصوص الطلبات المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تحددلائحتها بنص تنظيمي؛ وفي إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة الوزارية المحدثة بغرض قيادة إعداد وتنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار، سيما في ما يتعلق بالإجراءات الاستعجالية ذات الأولوية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في الشق المتعلق بالمساطر والإجراءات الإدارية ذات الصلة.

وأضاف الوزير أن هذا المشروع يتضمن مقتضيات تحدد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي سيتم فيها تطبيق مبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة بعد انتهاء الآجال القانونية، ومن شأن هذا الأمر أن يعطي "دفعة قوية لتشجيع الاستثمار، كما سيشكل دعامة أساسية لتحسين مناخ الأعمال بالمملكة.

ب/

المصادقة على مقترحات تعيين في مناصب عليا

صادق مجلس الحكومة، المنعقد يوم الخميس برئاسة رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، على مقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور.

وأوضح الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، خلال ندوة صحفية عقب اجتماع المجلس، أنه على مستوى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة،

تم تعيين السيدة هنية المراني علوي، مفتشة عامة، فيما تم على مستوى وزارة التجهيز والماء تعيين السيد عبد الإلاه الريفاعي، مديرا للشؤون الإدارية والقانونية.

وأضاف أنه تم على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني- قطاع السياحة، تعيين السيد منصف طيبي، مديرا للتقنين والتطوير والجودة، وعلى مستوى وزارة العدل، تعيين السيد رشيد وظيفي، مديرا للتعاون والتواصل.

كما تم على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تعيين السيد المصطفى إجاعلي، رئيسا لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وعلى مستوى وزارة النقل واللوجستيك، تعيين السيد نور الدين ديب، مفتشا عاما، فيما تم على مستوى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تعيين السيد الحسين ايت الحاج، مديرا عاما لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

اليوم العالمي للوقاية المدنية تحت شعار، "دور تكنولوجيا المعلومات في تقييم المخاطر"

عبدالحق خرباش.. 01.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
تحتفي المديرية العامة للوقاية المدنية، على غرار نظيراتها في العالم، اليوم الأربعاء فاتح مارس 2023، باليوم العالمي للوقاية المدنية تحت شعار، "دور تكنولوجيا المعلومات في تقييم المخاطر"، الذي اختارته المنظمة الدولية للحماية المدنية، التي يعد المغرب أحد أعضائها.
وأكد بلاغ للمديرية العامة للوقاية المدنية، أنه "في سياق يطبعه توالي الأحداث الكارثية التي تثقل كاهل كوكب الأرض وسكانه، والتي تفضي إلى عواقب وخيمة على الإنسان وبيئته، تحاول المديرية العامة للوقاية المدنية مواجهة هذه التحديات، من خلال إعادة النظر في آليات وأدوات التوقع".

وأضاف المصدر ذاته أن البحث العلمي، الذي يعود له الفضل في تطوير خدمات الوقاية المدنية، يوفر وسائل الكشف عن مخاطر الكوارث والإنذار، وهي ركيزة هامة في استراتيجية وقاية السكان وحمايتهم.

وهكذا، غدت تكنولوجيا المعلومات حليفا رئيسا في مجال تقييم المخاطر، وبالتالي في تعزيز المرونة أثناء مواجهة المخاطر.

وتابع البلاغ أنه "بهدف تحسين وتعزيز الوقاية من الأحداث الكبرى وتدبيرها، توفر التقنيات الجديدة لمصالح الطوارئ أجهزة تمكنها من تنفيذ مهامها بفعالية، لا سيما الطائرات بدون طيار المستخدمة في مهام التعرف على المخاطر ومراقبتها في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، أو الوسائل المستعملة للربط والتواصل في المناطق المعزولة أو تلك التي لا تغطيها الشبكات الأرضية، فضلا عن الوسائل الأخرى المستخدمة في حالات تدخل محددة، والمجهزة بأدوات وبرامج التكنولوجيا، من قبيل نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، أو نظام نمذجة المخاطر الكيميائية أو محاكاة حرائق الغابات".

ويشكل الاحتفال باليوم العالمي للوقاية المدنية فرصة للتواصل بشأن هذا الموضوع، وللتحسيس بأهمية مؤسسة الوقاية المدنية، وبمهامها، وذلك من خلال تنظيم "أيام للأبواب المفتوحة" على مستوى وحداتها الإقليمية في جميع أنحاء المملكة، اليوم الأربعاء، فاتح مارس 2023.

ويشتمل برنامج هذه الأيام بحسب بلاغ المديرية العامة للوقاية المدينية، على فعاليات مختلفة، تتمثل أساسا في عروض بشأن تدخلات الإنقاذ وإطفاء الحرائق، وتقديم منصات وورشات تعليمية حول

الإسعافات الأولية، وجلسات للتوعية بمخاطر الحياة اليومية، وعرض المعدات اللوجستكية المستخدمة في حالة الطوارئ، مع عرض فقرات إعلامية وتوزيع منشورات تروم ترسيخ ثقافة التعامل مع المخاطر لدى المواطن وتشجيعه ليكون فاعلا في الحفاظ على سلامته الشخصية.

قرار صائب يصب في المصلحة العامة ويمشي مع توجهات الدولة المغربية

عبدالحق خرباش.. 01.03.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net
قرار صائب يصب في المصلحة العامة ويمشي مع توجهات الدولة

المغربية
ربح الرهان في قضية عمرت طويلا ، القضية تعنى بمعلمة تاريخية يعرفها الصغير والكبير ، قضية المسبح البلدي .. لابسين .. مسبح السكان بمدينة تازة ، في إعتقادي مجلس جهة فاس مكناس أصاب بفعل تبنيه لمشروع إعادة تهيئة المسبح البلدي لتازة .

في السياق المتصل وصل مبلغ إعادة تهييئه 8 مليون و409 ألف درهم، فيما حددت المدة 12 شهرا.

وتبلغ مساحة المشروع 2000 مترا مربعا، ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى خلق فضاء ترفيهي لساكنة المدينة بحيث سيضم عددا من المرافق الأساسية كمستودعات الملابس، فضاءات الترفيه للكبار والصغار، مقهى، وموقف للسيارات.
المسبح البلدي لتازة يعود تشيده إلى عام 1952، وقد لعب عدة وظائف ترفيهية وسياحية وثقافية لفائدة عموم الشباب التازي علاوة على الزوار من المغاربة والأجانب، منذ انشائه، كما يعد بمثابة ذاكرة رياضية ساهمت في بروز عدد من السباحين الأبطال على المستوى الوطني والدولي.

معايير صناعة القصة الصحفية

الإنسانية

عبدالحق خرباش.. 26.02.2023

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية hakikanews.net

الإتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين

معايير صناعة القصة الصحفية الإنسانية

يعرف معجم "كولينز" القصة الإنسانية بأنها قصة مكتوبة أو مصوّرة عن أفراد ومشاعرهم وهو ما يؤكده معجم "أوكسفورد" الذي يعرّفها بأنها توجّه في الإعلام يثير اهتمام القراء أو المشاهدين فينقل تجارب ومشاعر أفراد ويخلق ارتباطا عاطفيًّا مع المتلقي.
من جانبه يعتبر مجتمع الصحافة التابع لجامعة "كارديف" بالمملكة المتحدة أنّ في قلب كل قصة إنسانية هناك أناس يشاركون قصصهم المتميزة بطريقة عاطفية ومثيرة للاهتمام مبرزًا أنها تتطرق لحالات أشخاص استطاعوا تجاوز مراحل صعبة أو مخيبة للآمال من حياتهم أو حقّقوا إنجازات استثنائية أو أعمالَ شَجاعة أو قصصًا طريفة أو غرائبية أو قصصا عن الانفتاح على تجارب جديدة ويكون التركيز خلالها دائما على الفرد.
يتحرر الصحفي في أثناء كتابة القصة الصحفية الإنسانية من قيود الإجابة عن الأسئلة الستة (ماذا؟ ومن؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ ولماذا؟) في المقدمة بل يوزّعها بين مجريات الأحداث حيث تقتضي الضرورة أن

ذكرت الصحفية آلاء أبو عيشة، الحاصلة على جائزة الصحافة العربية من فئة الشباب لعام 2016، والمدربة في مجال فنون الكتابة الصحفية ذكرت أن القصة الصحفية الإنسانية تتميز عن القصة الأدبية بأنها نمط عمل صحفي يجمع بين الإخباري والإبداعي (إخباري في قالب إبداعي).
وذكرت عدة نصائح لكتابة القصة الصحفية الإنسانية
أولها : إتقان فن المعايشة وتعني أنه لا يمكنك كتابة قصة سمعتها من صديق عندما تستمع إلى القصة في أرضها ومن شهودٍ عليها أو معايشين لها يصبح لنبرة الصوت حساب لدمعات العجائز حساب ناهيك عن أن ذلك يقلل نسبة الخطأ في نقل المعلومة ويزيد من مصداقية كاتب القصة.
والنصيحة الثانية تتعلق بضرورة إضفاء الحيوية على موضوع القصة الإنسانية من خلال سحب خيال القارئ إلى حيث الحدث عبر وصف: المكان، والزمان، والأشخاص.
أما الثالثة فمرتبطة بخاصية الشمولية والتكامل فكاتب القصة الصحفية يجب ألاّ يترك للقارئ فرصةً كي يضع علامة استفهامٍ واحدة حول نقصٍ أو تضاربٍ في معلومات القصة المطروحة.
و الرابعة .. ضرورة أن تتمتع القصة بكمٍّ كافٍ من المعلوماتية بمعنى أن القصة الصحفية وسيلة لنقل معلومات جديدة حول حدث ما فلا يجب الاعتماد في أثناء كتابتها على اللغة الأدبية أو الإفراط فيها على حساب المعلومة
أحد الصحفيين العاملين في قناة البي بي سي يشير إلى أن تعامل القنوات العالمية مع كافة القضايا الأنسانية يتعلق بصناعة المادة الخبرية وبالاخص في قناة البي بي سي فعند حدوث أزمة انسانية او كارثة طبيعية يكون ضحاياها عدد من السكان المحليين يتم تناول الموضوع ابتداءً من زاوية خبرية من موقع الحدث وعدد الضحايا ثم يتبع ذلك بتوجه العديد من الصحفيين او العاملين في هذه المحطات للقضايا الأنسانية وهي التي تحظى بوقت اطول في التغطية، ويتم تناول قصص انسانية تجسد حجم المأساة.
مثال ذلك عند حدوث كارثة التسونامي قامت العديد من القنوات بتغطية الحدث ولكن تم عمل تقرير مطول عن أختين فرقت بينهما أمواج التسونامي وفقدتا بعض افراد العائلة لكن منظمات انسانية وعمال اغاثة تمكنوا من جمع رباط أسرتهما مجدداً.
وتشير نظرية جولتنج وروج إلى ثلاث فرضيات أساسية:
أولاً: الجمع: تفيد أن زيادة احتمال تحول الحدث إلى خبر تعتمد على زيادة التزامه بالمعايير الموضوعة.
ثانياً: التكامل: تنص على أن العوامل تميل إلى استبعاد بعضها البعض.

ثالثاً: الاستبعاد: تنص على استبعاد الأحداث التي لا تستوفي المعايير أو التي تلتزم بعدد قليل جداً منها من دائرة الخبر.
وهكذا يصبح بإمكانك صناعة قصة صحفية إنسانية ضمن معايير وقيم إخبارية تتناسب وسياسة عمل وسيلتك بشرط عدم الانجرار وراء سياسة الوسيلة إلى حد قلب الحقائق والاستغلال.